الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/L.7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 February 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

فيجي*، **: مشروع قرار

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس١٩٩٥[(١)]، وللدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة“، التي عقدت في جنيف في الفترة

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** وفقا للمادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

150213 140213 13-23338 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠[٢]، وإذ يعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠[٣]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]، وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٥]، وإلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٦]، وقرار الجمعية العامة ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٧]،

وإذ يسلّم بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا التي أُعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]، وأعيد تأكيدها في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٨]، وإذ يلاحظ الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، الذي عقد في واغادوغو، يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك مقررات مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ يلاحظ الإدماج التام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة كهيئة تقنية تابعة للاتحاد الأفريقي لتحل محل أمانة الشراكة الجديدة،

وإذ لا يزال يساوره القلق لأنه على الرغم من استمرار أفريقيا في إحراز تقدم مطرد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم لا يكفي، مع ذلك، لأن تحقق جميع البلدان جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وإذ يشدد، في هذا الصدد، على ضرورة بذل

---

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٥) قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢/٥٧.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

جهود متضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ يعرب عن بالغ القلق لأن الآثار الضارة المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار الطاقة والغذاء والتحديات الناشئة عن تغير المناخ قد تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية،

وإذ يسلّم بأنه لا بد من بناء القدرات وتبادل المعارف وأفضل الممارسات من أجل النجاح في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٩]، وإذ يسلم أيضا بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي والشركاء في الشراكة الجديدة ووكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم لمواصلة العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في القارة الأفريقية بصورة مطردة وشاملة ومنصفة، وتحقيق تآزر أكبر وتنسيق فعال بين الشراكة الجديدة والمبادرات الدولية الأخرى المتصلة بأفريقيا، مثل مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي يشارك في تنظيمه كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وحكومة اليابان،

وإذ يضع في اعتباره أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأن دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد، وأنه لا بد من دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تحقيق التنمية، عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٠]،

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام[١١]؛

٢ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٨]، بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجع البلدان الأفريقية، على أن تكثف جهودها في هذا الصدد، بمشاركة الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني

(٩) A/57/304، المرفق.

(١٠) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١١) E/CN.5/2013/2.

والقطاع الخاص، عن طريق إرساء مؤسسات الحكم وتعزيزها وتهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

٣ - **يرحب أيضا** بالتقدم الجيد الذي أُحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، الذي يتجلى على وجه الخصوص في عدد البلدان التي تعهدت بأن تشارك في الآلية، وإنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان، والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الاستعراضات في تلك البلدان، وإنجاز التقارير المرحلية السنوية وعمليات التقييم الذاتي، واستضافة بعثات الدعم القطرية، والبدء في العملية التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، ويحث الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الآلية على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وأن تعزز عملية استعراض الأقران بما يكفل كفاءة أدائها؛

٤ - **يشير** إلى عقد الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية، في ويندهوك، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وعقد الدورة الثانية لمؤتمر الوزراء في الخرطوم، في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في إطار موضوع ''تعزيز العمل فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية من أجل الإدماج الاجتماعي''، ويرحب بعقد الدورة الثالثة لمؤتمر الوزراء في أديس أبابا، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويشير في هذا الصدد إلى الموقف الأفريقي الموحد بشأن التكامل الاجتماعي وإلى إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا، اللذين أقرهما رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ وإلى الموقف الأفريقي الموحد بشأن حقوق الإنسان لكبار السن في أفريقيا والموقف الأفريقي الموحد بشأن الممارسات الجيدة في مجال وضع سياسات الأسرة وتنفيذها، الصادر في الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة (٢٠١٤) وخطة العمل القارية المتجددة للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي وثائق أقرها جميعا رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

٥ - **يرحب** بالبيان الوزاري المتعلق بموضوع ''تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطبا من أقطاب النمو العالمي''، الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في اجتماعهما السنوي المشترك الخامس، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ والبيان التوافقي المتعلق بموضوع ''تنظيم الموارد الطبيعية وتسخيرها من أجل تنمية أفريقيا''، الذي اعتمد في منتدى التنمية الأفريقي الثامن، الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛

٦ - **يرحب أيضا** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين النساء والفتيات في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا؛

٧ - **يشدد** على أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دوراً حاسماً في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويشجع البلدان الأفريقية، في هذا الصدد، على أن تزيد الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وأن تنسقه على نحو فعال، بمساعدة من شركائها في التنمية، وعلى أن تعزز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا؛

٨ - **يشدد أيضا** على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتوقف أيضا على تهيئة بيئة مواتية لنمو أفريقيا وتنميتها على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات لتنمية القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **يشدد كذلك** على أن الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية وإدارة جميع قطاعات المجتمع وتنظيمها بطريقة شفافة خاضعة للمساءلة والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص، هي من بين الأسس التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها الإنسان؛

١٠ - **يشدد** على أن ما تواجهه معظم البلدان الأفريقية من مستويات الفقر والاستبعاد الاجتماعي المرتفعة على نحو تتزايد معه صعوبة تقبلها إنما يستلزم اتباع نهج شامل إزاء وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو والتنمية المستدامة بما يكفل تهيئة فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، وتعزيز التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاستقرار السياسي والديمقراطية والحكم الرشيد على جميع المستويات، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها؛

١١ - **وإذ يلاحظ** مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والجهات المانحة الثنائية قد ساهمت في تخفيف عبء الديون بشكل كبير عن عاهل اثنين وثلاثين بلدا بلغ نقطة الإنجاز في إطار

المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الأمر الذي خفف كثيراً من تأثرها بالديون ومكّنها من زيادة استثماراتها في الخدمات الاجتماعية؛

١٢ - **يشدد** على أن تحديد العوائق التي تحول دون إتاحة الفرص وإزالة تلك العوائق، وضمان الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية هي أمور ضرورية لكسر حلقة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي؛

١٣ - **يشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة إيلاء الأولوية للتحول الهيكلي، وتحديث الزراعة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وإضافة قيمة إلى السلع الأساسية، والنهوض بالمؤسسات العامة والخاصة للحوكمة الاقتصادية والسياسية، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية العامة الرئيسية وفي مجالي التعليم والصحة، بهدف تعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل الكاملة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع والحد من الفقر؛

١٤ - **يؤكد** الأهمية البالغة للوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بموجبها بلدان كثيرة من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، ويحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

١٥ - **يؤكد** الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل الجهود المبذولة لتمويل التنمية في البلدان الأفريقية، وتعزيزها ودعمها، وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ويرحب بالخطوات التي قطعت صوب النهوض بفعالية المعونة وجودتها، استناداً إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

١٦ - **يسلّم** بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أمران أساسيان لتحقيق هذا الهدف على نحو تام؛

١٧ - **يسلّم أيضا** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك

المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

١٨ - **يرحب** بمختلف المبادرات الهامة التي اضطلع بها الشركاء في تنمية أفريقيا في السنوات الأخيرة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية التنسيق في إطار هذه المبادرات المتعلقة بأفريقيا من خلال ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات القائمة، بوسائل منها خطة العمل الأفريقية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥: النهوض بالتكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا، التي لا تزال تشكل محور العمل الذي تضطلع به القارة مع الشركاء؛

١٩ - **ينوه** بآلية التنسيق الإقليمية لوكالات ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج عمله المتصل بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، التي تهدف إلى كفالة تنسيق الدعم المقدم واتساقه من أجل زيادة فعاليته وأثره عن طريق زيادة البرمجة المشتركة وتنفيذ الأنشطة على نحو مشترك؛

٢٠ - **يحث** على مواصلة دعم التدابير المتخذة لمواجهة التحديات التي يطرحها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، مع التشديد بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بما يشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف، وتمكين المرأة من جميع الجوانب، بما في ذلك الجانبان الاقتصادي والسياسي، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، واختتام جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة؛

٢١ - **يؤكد** على أهمية قيام الحكومات الأفريقية، على سبيل الأولوية العليا، ببناء القدرة الزراعية من أجل زيادة الدخول في المناطق الريفية وكفالة إمكانية حصول مشتري الأغذية الصافين على الغذاء، ويشدد على وجوب بذل المزيد من الجهود من أجل تشجيع الزراعة المستدامة وإعمال مفهومها، وزيادة فرص حصول المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، على الموارد الزراعية اللازمة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية والمعلومات والأسواق، ووجوب بذل الجهود، علاوة على ذلك، من أجل تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تساهم في نمو فرص العمل وتزيد الدخول في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية؛

٢٢ - **يحث** الحكومات في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا على توسيع نطاق التمويل الاستثماري المقدم للزراعة إلى نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من الميزانية السنوية للقطاع العام الوطني، مع كفالة اتخاذ الإجراءات الضرورية في مجال السياسات والإصلاح المؤسسي في الوقت ذاته من أجل تحسين الأداء في مجال الزراعة ونظمها؛

٢٣ - **يسلّم** بأن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) لم يرق إلى مستوى التوقعات، ويرحب بإعلان الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ العقد الثاني (٢٠٠٨-٢٠١٧) من أجل دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة فعالة ومنسقة؛

٢٤ - **يحث** البلدان الأفريقية على إيلاء اهتمام كبير لتحقيق النمو الشامل والمنصف والمستدام والقادر على استيعاب عمالة كثيفة، بوسائل من بينها وضع برامج استثمار كثيفة العمالة، وهو ما ينبغي أن يستهدف الحد من أوجه عدم المساواة وزيادة فرص العمل وتحسين الدخل الحقيقي للفرد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٢٥ - **يشدد** على ضرورة تعزيز بناء قدرات التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية، ويدعو، في هذا الصدد، إلى تعزيز التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويكرر تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية، بوسائل من بينها التدريب وتبادل الخبرات والدراية الفنية ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، الأمر الذي يستلزم تعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها قدرات التخطيط والإدارة والمراقبة؛

٢٦ - **يشدد أيضا** على أهمية زيادة التعاون الدولي من أجل النهوض بجودة التعليم وإمكانية الحصول عليه، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية، وذلك بطرق منها بناء هياكل التعليم الأساسية وتعزيزها وزيادة الاستثمار المتعلق بالتعليم، و يحيط علما، في هذا الصدد، بمبادرة الأمين العام العالمية التي تحمل اسم التعليم أولا، وبأهدافها؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في هذه المبادرة، حسب الاقتضاء، عن طريق أمور منها تخصيص الموارد الكافية؛

٢٧ - **يحث** البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية على التصدي لارتفاع مستويات البطالة في صفوف الشباب من خلال وضع برامج التعليم والتدريب التي تكافح الأمية، وتعزز قابلية التوظيف لدى الشباب وقدراتهم، وتيسر عمليات الانتقال من مرحلة المدرسة إلى ميدان العمل، وتوسع خطط العمالة المضمونة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب المحرومين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٢٨ - **يسلم** بأن زيادة توافر السبل للالتحاق بالمدارس أمام جميع البنات والأولاد، ولا سيما أشدهم فقرا وأكثرهم ضعفا ومعاناة من التهميش، وقدرتهم على الحصول على نوعية جيدة من التعليم، والنهوض بجودة التعليم في المراحل التالية للمدرسة الابتدائية، يمكن أن يحدثا تأثيرا إيجابيا فيما يتعلق بالتمكين وكذلك فيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم مكافحة الفقر والجوع، ويمكن أن يسهما إسهاما مباشرا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٩ - **يسلم أيضا** بأن سكان أفريقيا من الشباب يهيئون فرصا كبيرة لتنمية القارة؛ ويؤكد، في هذا الصدد، أهمية أن تهيئ البلدان الأفريقية الأجواء المناسبة في مجال السياسة العامة للاستفادة من التحول الديمغرافي للقارة، مع الأخذ بنهج شامل يقوم على أساس النتائج إزاء تخطيط التنمية وتنفيذها وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية؛

٣٠ - **يشجع** الحكومات والمنظمات الدولية، وغيرها من المؤسسات المعنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، حسب الاقتضاء، على تزويد الشباب بالتدريب على المهارات ذات الصلة وتوفير خدمات الرعاية الصحية الرفيعة المستوى وأسواق عمل دينامية لتوظيف العدد المتزايد من السكان؛

٣١ - **يهيب** بالمجتمع الدولي أن يعزز الدعم المقدم لمواصلة العمل في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وأن يفي بالالتزامات المقطوعة لهذا الغرض، ويرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٣٢ - **يشجع** جميع الشركاء في التنمية على تنفيذ المبادئ المتعلقة بفعالية المعونة المشار إليها في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٢] في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

٣٣ - **يقر** بضرورة أن تواصل الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل الجهود لزيادة تدفق الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، والمحلية والأجنبية، من أجل دعم تنمية البلدان الأفريقية، ويرحب بمختلف المبادرات الهامة التي تم إرساؤها في هذا الصدد بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية؛

(١٢) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٣٤ - **ينوه** بالأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو تلك المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٣٥ - **يشجع** الشركاء في تنمية أفريقيا على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وقيمها ومبادئها في برامجهم للمساعدة الإنمائية؛

٣٦ - **يشجع** البلدان الأفريقية وشركاءها في التنمية على أن تجعل الإنسان محور العمل الذي تضطلع به الحكومات من أجل التنمية وأن تكفل الإنفاق الاستثماري الأساسي في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وأن تولي اعتبارا خاصا لكفالة استفادة الجميع من نظم الضمان الاجتماعي الأساسي، مع الإقرار بأن توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية يمكن أن يتيح أساساً يُعتمد عليه في التصدي للفقر والضعف؛

٣٧ - **ينوه** بالتعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة الاتساق في العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، على أساس مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٣٨ - **يشدد** على أهمية أن تستمر المجموعة التي تعمل في مجال الاتصال والدعوة والتوعية في حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم المزيد من الأدلة على أوجه التآزر بين القطاعات للتشجيع على اتباع نهج شامل بشأن المراحل المتعاقبة لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا؛

٣٩ - **يدعو** الأمين العام إلى حث مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينوه في هذا الصدد بالالتزامات التي تعهد بها الشركاء في التنمية؛

٤٠ - **يشجع** المجتمع الدولي على دعم البلدان الأفريقية في التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ، عن طريق توفير ما يلزم من موارد مالية وتكنولوجية، وما يلزم من تدريب في مجال بناء القدرات، من أجل دعم إجراءات التكيف والتخفيف؛

٤١ - **يرحب** بتعيين المستشار الخاص الجديد لشؤون أفريقيا ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا،

كي يمكنه من النهوض بولايته، بما في ذلك رصد التقدم المحرز في الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم التقارير عن ذلك؛

٤٢ - **يطلب** إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تناقش في برنامج عملها السنوي البرامج الإقليمية التي تعزز التنمية الاجتماعية من أجل تمكين جميع المناطق من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بموافقة البلدان المعنية، ويطلب في هذا الصدد أن تتضمن برامج عمل اللجنة المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حسب الاقتضاء؛

٤٣ - **يدعو** إلى المشاركة في الجهود الحكومية الدولية الرامية إلى مواصلة النهوض بالاتساق والفعالية فيما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم لأفريقيا، ودراسة الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالإضافة إلى الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها فيما يتعلق بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا والتي تم التعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء المعنيين في كفالة مراعاة أولويات التنمية الاجتماعية لأفريقيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤٤ - **يقرر** أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتوعية بها في دورتها الثانية والخمسين؛

٤٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومع مراعاة قرارات الجمعية العامة، ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، المعنونة ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''، تقريرا عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الثانية والخمسين، وأن يضمنه، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، لمحة عامة عن العمليات المضطلع بها حاليا فيما يتعلق بالشراكة الجديدة، بما في ذلك توصيات بشأن تحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة، مع المحافظة على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.